المواطنة، الهوية و إشكالية الاندماج الاجتماعي

Citienship, identity and The problem of social integration

جميلة طيب*

[1]جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019-01-30؛ تاريخ المراجعة : 2022-05-22 ؛ تاريخ القبول : 2022-06-01

ملخص :

تسعى هذه الورقة البحثية إلى إبراز العلاقة بين الهوية و المواطنة و انعكاس هذه العلاقة على عملية الاندماج الاجتماعي، إذ يوجد توافق بين ذلك الانتساب الجغرافي (المواطنة) والانتساب الثقافي (الهوية الوطنية). يكمن هذا التوافق في الحقيقة في طبيعة الولاء الاجتماعي الذي يشعر به الفرد اتجاه وطنه و يتفاعل من خلاله في الحياة الاجتماعية، بغض النظر عن انتماءاته الفرعية كالانتماءات الاثنية، الدينية و العرقية، مما يكفل في النهاية اندماج الأقليات بعد شعورها بالثقة و الأمن و اقتناعها بأن انتماءاتهما الجزئية غير مهددة و أن خصوصياتها محترمة ضمن ذلك الانتساب الجغرافي الذي يدل على الوطن و المواطنة.

و لتفادي أزمة المواطنة الناتجة عن اغتراب الدولة عن المجتمع يتوجب الاهتمام بتربية قيم المواطنة و ترسيخ الشعور بالولاء إلى الدولة في ظل احترام الهويات الفرعية المتمثلة في الانتماءات الجزئية بتنوعها.

الكلمات المفتاحية : مواطنة؛ هوية ؛ اندماج اجتماعي؛ ولاء؛ تعدد هوياتي.

Abstract :

This paper seeks to highlight the relationship between identity and citizenship and the reflection of this relationship on the process of social integration, as there is a correlation between that geographical affiliation (citizenship) and cultural affiliation (national identity). In fact This Compatibility is based on the nature of the social allegiance that the individual feels towards his country and in which he interacts in social life regardless of his sub-affiliations such as ethnic, religious and ethnic affiliations. This ensures the integration of the minorities after feeling confident and secure and convinced that their partial affiliations are not threatened And that its specificities are respected within that geographical affiliation which indicates the homeland and citizenship.

In order to avoid the crisis of citizenship resulting from the alienation of the state from society, attention must be paid to raising the values of citizenship and strengthening loyalty to the state, while respecting the sub-identities of partial affiliations in their diversity.

Keywords : citizenship ; identity; social integration; allegiance; multiple identities.

I- مقدمة :

لا زال مفهومي الهوية و المواطنة يثيران الكثير من الجدل و النقاش في الأوساط الاكاديمية و حتى الاعلامية اذ لا يحاول هؤلاء الباحثين تقديم مقاربة حديثة لمفهوم المواطنة تتماشى و التغيرات الحاصلة في مجتمعات ما بعد الحداثة فقط بل و أيضا التعمق في دراسة العلاقة التي تربط الهوية بالمواطنة. فالمواطنة في الحقيقة فكرة قديمة تمتد جذورها إلى العهد اليوناني تطورت بتطور علاقة الفرد بالسلطة حيث تحولت هذه العلاقة من علاقة قائمة على أساس التبعية الى علاقة قائمة على أساس المشاركة. فالمواطنون في المجتمعات الحديثة، و نظرا للتطورات الهائلة التي أفرزتها العولمة و على كل الأصعدة أصبحوا يطالبون بالتوزيع العادل للثروة و حقهم في الحفاظ على خصوصياتهم الثقافية وحرية ممارسة شعائرهم الدينية مما طرح و بشدة

مسألة الهوية واندماج الأقليات في المجتمعات التي هاجروا إليها و ما يلعبه هذا الاندماج في تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي للدول و يحفظها من الاغتراب و التفكك الاجتماعي في زمن أصبحت فيه الصراعات باسم العرق و الدين تهدد ملايين البشر في أرجاء المعمورة.

الإشكالية

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تنعكس طبيعة العلاقة الموجودة بين الهوية و المواطنة على تحقيق الاندماج الاجتماعي و الاستقرار السياسي للمجتمعات؟

و تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة أهمها:

-ما هو مفهوم المواطنة؟ و كيف تطور عبر العصور؟

-ما معنى الهوية؟ و ما هي عناصرها؟

-ما هي طبيعة العلاقة بين الهوية و المواطنة؟

-كيف يؤثر التعدد الهوياتي على الاندماج الاجتماعي؟

-ما هو دور الأنظمة السياسية في التعامل مع التعدد الهوياتي؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا الفرضيتين التاليتين:

1-يؤدي وحده الشعور بالانتماء الى تحقيق الاندماج الاجتماعي داخل الدولة الواحدة.

2-يعزز الاهتمام بتربية قيم المواطنة الشعور بالولاء للدولة و تفادي أزمة المواطنة.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

1- البحث في طبيعة العلاقة بين الهوية و المواطنة.

2- تأثير هذه العلاقة على الاندماج الاجتماعي داخل المجتمعات مما يحقق الاستقرار السياسي و يعمق الشعور بالولاء و الانتماء لدولة معينة.

الاطار المنهجي:

لتحليل هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحديد الظاهرة محل الدراسة بوصفها و التطرق الى أبعادها وكذا الحقائق المرتبطة بها و تحليلها و تقرير حالتها.

ادبيات الدراسة:

يوجد دراسات متنوعة متعلقة بموضوع الهوية و المواطنة و تأثير العلاقة بينها على الاندماج الاجتماعي و يتمثل أحدثها في:

*كتاب للأستاذ كاظم شبيب بعنوان "**المسالة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**" و الذي تناول فيه وجود ما يسمى بالأقليات في دولة واحدة و ما ينتج عنه من عدم اندماج هذه الاقليات في مجتمعاتها نتيجة انتهاك خصوصياتها و عدم احترام هوياتها مما يؤدي في النهاية الى الصراع بين الطائفي داخل الدولة الواحدة.

*كتاب للأستاذين: Mohamed Zakaria Abouddahab, Helmut Reifeld, بعنوان: « **La citiyennete responsable inclusive et participative** » و الذي تناولا فيه اهمية المواطنة في بناء المجتمعات اذ ليست المواطنة المسؤولة قيمة تولد مع الفرد و انما تكتسب بفعل التنشئة الاجتماعية التي تركز على ما هو مشترك بين مختلف الهويات الموجودة داخل الدولة و تعمل على تطويره، و احترام كل ما هو مختلف. و تعتبر الاسرة المؤسسة الاجتماعية الاولى في عملية التنشئة.

* مقال للأستاذ فريد بن بلقاسم بعنوان "قضايا الهوية في العصر المعاصر" و الذي تناول فيه مسالة الهوية و كل ما يرتبط بها من شعور بالولاء و الانتماء و كل ما تتعرض له الهويات من انتهاك و تعرية للخصوصيات في العالم المعاصر و سعي الانظمة السياسية للتصدي لمخاطر المعضلات المجتمعية الناجمة عن التعدد الهوياتي و لاسيما في زمن تطورت فيه و سائل الاتصال بفعل الثورة التكنولوجية في العالم مما زاد من فرص و ادوات تعبير الاقليات عن خصوصياتها الثقافية داخل مجتمعاتها.

القيمة المضافة للمقال:

تحاول هذه الدراسة تبيين العلاقة بين الهوية و المواطنة و مسالة الاندماج الاجتماعي من خلال تحليل العلاقة بين الهوية و المواطنة اولا على اعتبار ان الهوية لازمة للمواطنة ثم توضيح انعكاس هذه العلاقة على تحقيق الاندماج الاجتماعي من عدمه داخل المجتمعات ذات الهويات المتعددة ذلك ان الشعور بالانتماء لا يكفي لوحده في تحقيق الاندماج الاجتماعي داخل الدولة الواحدة مما يستلزم ضرورة التركيز على تعليم قيم المواطنة المسؤولة.

هندسة الدراسة:

و لمعالجة الاشكالية المطروحة اعلاه تم اعتماد المحاور التالية:

محور أول المواطنة و الهوية: مدخل مفاهيمي

محور ثاني: دور الهوية في بناء المواطنة و تحقيق الاندماج:

I المحور الأول: المواطنة و الهوية: مدخل مفاهيمي

احتل موضوع المواطنة و الهوية ولا يزال حيّزاً واسعاً في الأوساط الفكرية بسبب صعوبة تحديد المفهومين تحديدا دقيقا لطابعهما الديناميكي، فالهوية تكتسب و المواطنة أيضا عن طريق التعلم و وفقا للتطورات الحاصلة في المجتمعات الوطنية و المجتمع الدولي نظرا للارتباط الموجود بين المواطنة وحقوق الانسان.

1-المواطنة:

تعتبر المواطنة من المفاهيم الجوهرية في الفكر السياسي و الاجتماعي المعاصر، أثار و لا يزال الكثير من النقاش في الاوساط الاكاديمية و تبلور عبر العصور وفق سيرورة تاريخية واكبها ظهور جملة من المفاهيم الحقوقية، الاجتماعية و السياسية، كما أثرت فيها جملة من التحولات الثقافية و التقنية.

1-1 التعريف بالمفهوم:

المواطنة مأخوذة في العربية من كلمة وطن التي تعني موطن الانسان و محله، وطن يطن وطنا أي أقام به، وطن البلد اي اتخذه وطنا، توطن البلد اتخذه وطنا. و جمع وطن أوطان: منزل اقامة الانسان ولد فيه أم لم يولد"[1]. و المواطنة بهذا تصبح مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان اقامة و مولدا لأن الفعل على وزن : فاعل"[2]. و اذا كان الوطن لغة يدل على ذلك المكان الذي يشغله الكائن على الأرض فانه معناه الاصطلاحي أوسع و أعمق اذ "ليس هو هذا المعنى المتداول الذي يدل على معنى مادي، بل انه يدل على معاني وجدانية و روحانية تتجاوز حدود المكانية "[3] . و يقابل المواطنة في اللغة الفرنسية Citoyenneté و في اللغة الانجليزية كلمة Citizenship.

والواقع أن للمواطنة تعاريف كثيرة اصطلاحا، فقد عرفتها الموسوعة العربية العالمية بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن[4] باعتبار أن الانتماء اتجاه ايجابي يعبر عن تلك العلاقة الروحية المرتكزة على الشعور بالانتساب و الولاء.

و تعرفها دائرة المعارف البريطانية على أنها "علاقة بين فرد و دولة كما يحددها قانون تلك الدولة و بما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق و واجبات في تلك الدولة..المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوق سياسية مثل حق الانتخاب و تولي المناصب العامة"[5].

اذا تعبر المواطنة عن تلك العلاقة السياسية بين الفرد و الدولة التي يكفل الفرد بموجبها حقوقه بما يتطلبه مبدأي العدل و المساواة و تتضح في الوقت ذاته واجباته من خلال الدستور و القوانين المنبثقة عنه، ذلك ان "ظهور الدولة و المواطنة بشكلها الأكثر تطورا قد ارتبط او تلازم مع تبلور أو ظهور الدولة القومي"[6]".انه المفهوم المعاصر للمواطنة الذي رافق ظهور الدولة القومية الحديثة ذات السيادة و التي تقر بوجود حقوق وواجبات للفرد العضو في هذه الدولة، والتي يعبر عنها القانون الدولي بالجنسية.

لقد "ظهر التعبير عن هذا المفهوم المعاصر للمواطنة في إعلان استقلال الولايات المتحدة عام 1776 وبعدها في إعلان حقوق الإنسان و المواطن الصادر عن القوى التي قادت الثورة الفرنسية في بدايتها عام 1789. وتعتبر هاتان الوثيقتان، حتى يومنا هذا نقطة تحول هامة في تاريخ مفهوم المواطنة حيث نصتا على الحقوق الأساسية والمدنية التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة بما في ذلك الحرية المستمدة من العضوية في الشعب صاحب السيادة"[7].

و الحقيقة أن المواطنة لا تعبر فقط عن ذلك الالتزام القانوني المتبادل بين الفرد و الدولة و المتعلق بالحقوق و الواجبات، و انما تعبر أيضا عن علاقة اجتماعية بين الفرد و الدولة: الاطار الجغرافي الذي يمثل حيزا لمجموعة من التفاعلات بين أفراده مما يخلق تراثا وتاريخا مشتركا.و لهذا تم تعريف المواطنة في مباحث علم الاجتماع بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي (المواطن) و مجتمع سياسي (الدولة). و من خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية، و يحدد القانون هذه العلاقة بين الفرد و الدولة".[8] ولاء يظهر في خدمة الفرد لوطنه في أوقات السلم و الحرب، و يتجلى في تعاونه مع الآخرين من خلال العمل المؤسساتي لتحقيق أهداف و غايات مجتمعية مشتركة.

و عليه يتضح أن مفهوم المواطنة كما استقر في الفكر السياسي المعاصر هو مفهوم تاريخي شامل و معقد له عدة أبعاد متنوعة منها ما هو مادي- قانوني و منها ما هو ثقافي- سلوكي و منها أيضا ما هو وسيلة أو هو غاية يمكن بلوغها تدريجيا و لذلك ان نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي و الرقي الحضاري و بعقائد المجتمعات و بقيم الحضارات.[9]

2-1 نشأة وتطور مفهوم المواطنة :

يشير الواقع الى تطور مفهوم المواطنة عبر التاريخ من عصر الامبراطوريات القديمة الى العصر الحديث بكل ما عرفه من تحولات اجتماعية، سياسية، اقتصاديه ثقافية و تقنية.

* **ففي العصور القديمة** ظهر مفهوم المواطنة عند اليونان و الرومان بصورته الاقصائية اذ كان مقتصرا على الرجال الاحرار مالكي الاراضي و أبناء الطبقات العليا دون النساء و العبيد مما جعل من المواطنة مفهوما يراعي الاصل لا الانتماء الجغرافي. و قد تطرق الفلاسفة امثال افلاطون و ارسطو الى مفهوم المواطنة حيث ربطها الفيلسوف الاول بالجانب السياسي في الدولة القائم على أساس الموافقة على توزيع العمل بحيث لا يقوم المواطنون من ذات المراتب العليا بأعمال يدوية. بينما ربطها الفيلسوف الثاني بالجانب الاخلاقي المبني على المساواة و المشاركة في الحياة داخل المدينة او الدولة.
* **في العصور الوسطى**: تراجع مفهوم المواطنة بتراجع الفكر الغربي ما بعد العهد اليوناني وانشغال اوروبا بالصراع بين السلطتين الدينية و الدنيوية الى غاية القرنين الرابع عشر و الخامس عشر مع بداية عصر النهضة و حركة الاصلاح الديني مع "مارتن لوثر" ثم في القرن السادس عشر مع كتابات "جون بودان" و "ميكيافيلي" و "جون لوك". ساهمت هذه الكتابات كلها في بلورة مفهوم الدولة ذات السيادة واستقلاليتها عن الكنيسة. ويمكن القول بوجود اتجاه عام عند العديد من المفكرين والسياسيين في القرن الثامن عشر إلى عدم اعتبار المواطنة حقا طبيعيا، ولكن في الوقت نفسه عدم اعتبارها ضد الطبيعة فيما يختصرها البعض باعتبارها طبيعة ثانية[10]".

أما عن المواطنة **في العهد الإسلامي:** ربما هناك من لا يجد تأصيلا تاريخيا حول مفهوم المواطنة او الدولة في السياق العربي القديم باعتبارها مصطلحا حديثا لكن مظاهر الممارسة العربية في حياة العرب القبلية سواء قبل مجيء الاسلام أو قبله لا تدع مجالا للقول بوجود حقوق و واجبات لمن ينتمي لهذه القبيلة أو تلك، لكن هذا الانتماء ليس مبني على رابطة الارض فحسب .. بل كان ارتباطا قوميا بحكم اللغة العربية و الدم."[11]

و عليه يصعب ايجاد مواطن ثابتة لهذه القبائل على اعتبار انها كانت دائمة الترحال بحثا عن القوت و الأمن رغم هذا كانت علاقة الولاء قوية جدا بين افراد القبيلة الواحدة. و لكن بمجيء الاسلام ظهرت حقوق الفرد في اطار الجماعة اذ "للإنسان في الدولة الاسلامية أيا كان مذهبه و جنسيته حقوق ثابتة في العيش الكريم و على غير المسلمين الايمان بأهداف الدولة و الاسس التي قامت عليها و ان اختار الرفض أي أن لا يسلم فهو مجبر من اجل اكتساب حقوق المواطنة ان يوالي الدولة و يعترف بشرعيتها فلا يتهدد نظامها العام بحمل السلاح ضدها او الموالاة لأعدائها[12]".

*اما في العصر **الحديث و المعاصر:** فقد أسفر استقلال الولايات المتحدة في عام 1776 عن ظهور اول اعلان لحقوق الانسان لتليه الثورة الفرنسية عام 1789 مما شكل منعطفا هاما في تاريخ تطور مفهوم المواطنة في الفكر الغربي. فقد "عرف هذا المفهوم تطورا ملحوظا نتج عن انهيار نظام الفيودالي و بزوغ طبقة البرجوازية و اصدار بيان حقوق الانسان و المواطن الذي اصبح بموجبه مفهوم المواطنة يشمل الحقوق المدنية و السياسية و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع اقرار مبدأ المساواة امام القانون و عدم اقصاء الاقليات او اية فئة في المجتمع"[13]. و قد اتسع المفهوم بعد ذلك و دخلت مضامينه في ميثاق عصبة الامم عام 1920 و ميثاق الامم المتحدة عام 1945 لتنفرد المواطنة بوثيقة خاصة تتمثل في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في عم 1948، فلأول مرة في التاريخ اصبحت المواطنة عبر الحريات السياسية حقا لكل شخص دون أي تمييز بسبب اللون، الجنس، اللغة، الدين او أي تمييز عنصري مما يعتبر قفزة نوعية في تطور المواطنة فكرا و ممارسة.

و تعتبر نظرية عالم الاجتماع البريطاني " مارشال" لسنة 1949 من اهم النظريات المفسرة للمواطنة بمعناها الحديث و المتضمنة للحقوق المدنية و الحقوق السياسية و الاجتماعية و التي تمت بلورتها على مراحل، حيث بدأ المفهوم بالحقوق المدنية كحق التملك ثم الحقوق السياسية في القرن التاسع عشر كحق الانتخاب ليليها اكتمال الحقوق الاجتماعية في القرن العشرين كحق التربية و الرعاية الصحية.

لقد تم تداول مصطلح المواطنة لأول مرة في الفكر العربي الحديث مع رفاعة الطهطاوي اذ عد المواطنة بالحقوق العامة بمعنى ان يتمتع الفرد بالحقوق التي تمنحها بلده له[14]". و بهذا تصبح المواطنة وثيقة الصلة بالدولة باعتبارها الحيز الجغرافي الذي تمارس فيه الحقوق و الواجبات اذ لا يمكن فصلها عن الانتماء لأمة ما اما من خلال المنشأ أو التجنيس.

كما شهد مفهوم المواطنة في القرن الواحد و العشرين تطورا يتماشى و مفهوم العولمة و ما افرزته من تحولات على جميع الاصعدة و من ثم ظهر ما يعرف بالمواطنة الكونية او المواطنة العالمية (Global citizenship) و التي تتبنى على مجموعة من المفاهيم التي تشكل في جوهرها قيما متقاسمة كونيا كالسلام و التسامح الانساني و التعايش و قبول الاخر. غير ان المواطنة العالمية لا تلغي المواطنة بمفهومها الوطني بل ان كليهما يساند الآخر"[15] و للمواطنة الدولية مواصفات تتمثل اهمها في الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة و ديانات مختلفة و نبذ العنف في ادارة الصراعات الدولية.

1-3 أبعاد المواطنة: للمواطنة ابعاد تتمثل في:

* البعد السياسي:يشير الى مجموع الحقوق و الواجبات السياسية التي يتمتع بها الفرد داخل وطنه المحددة وفق الدستور كحقه في الانتخاب و المشاركة السياسة.

*البعد الاجتماعي الاقتصادي: يشير الى تلك الحقوق الاقتصادية للأفراد كحقهم في الكفاية الاقتصادية و العدالة في توزيع الثروة والحقوق الاجتماعية كالحق في العمل، التعليم و الرعاية الصحية.

*البعد الثقافي و ما يوفره من شعور بالانتماء بمختلف أشكاله سواء أكان انتماء لغويا، عرقيا، دينيا، ثقافيا او قبليا و الذي يشكل في النهاية ما يسمى بالهوية. و يتطلب هذا البعد حماية الخصوصيات الثقافية للأفراد و الجماعات خاصة في الدولة متعددة الهويات بالشكل الذي يسمح للجميع ممارسة طقوسهم و شعائرهم الدينية بما يحفظ حقوق و حريات الجميع.

* البعد المدني: يشير الى اسلوب حياة المواطنين و مجموعة القيم التي يحملها المواطن مما يجعله ينتقل في النهاية من مفهوم الشخص التابع الى مفهوم الانسان المشارك في صنع الحياة المجتمعية من خلال المشاركة الفعالة في الجوانب السياسية، الاقتصادية الاجتماعية و التعليمية في وطنه.

2 الهوية:Identity

تعد الهوية من المصطلحات المحورية في الفكر الاجتماعي و السياسي على حد سواء اذ تؤثر على الكثير من الظواهر السياسية في الدولة.

2-1 تعريف المفهوم:

يصعب اصطلاحا إيجاد تعريف محدد للهوية بسبب تعدد المدارس الفكرية التي تناولت الموضوع، بالإضافة إلى سعته وشموليته، حيث تشارك في تكوينه متغيرات متعددة وخاصة المتغيرات المجتمعية التي تطرأ وتؤثر في الفكر. فالهوية مفهوم له دلالته اللغوية واستخداماته الفلسفية والاجتماعية والنفسية والثقافية، ناهيك عن اعتباره مفهوما ديناميكيا.

فمن ناحية الدلالات اللغوية تعتبر الهوية كلمة مركبة من ضمير الغائب هو مضاف اليه ياء النسبة لتدل الكلمة على ماهية الشخص او الشيء المعني كما هو في الواقع بخصائصه و مميزاته التي يعرف بها. و الهوية –الكلام لابن نعمان- بهذا المعنى هي اسم الكيان او الوجود على حاله أي وجود الشخص أو الشعب او الامة كما هي بناء على مقومات و مواصفات و خصائص معينة تمكن من معرفة صاحب الهوية بعينه دون اشتباه مع امثاله من الأشباه"[16] كما أشار المعجم الوسيط إلى أن "الهوية في الفلسفة حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره، أو هي بطاقة يثبت فيها اسم الشخص وجنسيته ومولده و عمله، وتسمي البطاقة الشخصية أيضا".[17]

أما اصطلاحا فللهوية تعاريف كثيرة نابعة من اتساعه و من العناصر المكونة له، اذ يعرفها سعيد إسماعيل علي بأنها "جملة المعالم المميزة للشيء التي تجعله هو هو، بحيث لا تخطئ في تمييزه عن غيره من الأشياء، ولكل منا -كإنسان- شخصيته المميزة له، فله نسقه القيمي ومعتقداته وعاداته السلوكية و ميوله واتجاهاته وثقافته، وهكذا الشأن بالنسبة للأمم والشعوب"[18] و نظرا لان الهوية تعبر عن مركب من عناصر مادية و معنوية فإنها كمفهوم استعارته العلوم الاجتماعية والسياسية تتصف بالثبات النسبي، فهو أشبه ببنية متحولة تتحرك عى محور ثابت هو مرتكزات الهوية أو مصادرها. لهذا يرى "تركي الحمد" في كتابه "الثقافة العربية في عصر العولمة" الهوية طالما انها مركب من عناصر فهي بالضرورة متغيرة في الوقت ذاته تتميز فيه بثبات معين".[19] و يفصل "محمود أمين العالم" في هذه العناصر و الديناميكية فيقول ان "الهوية ليست أحادية البنية، أي لا تتشكل من عنصر واحد، سواء كان الدين أو اللغة أو العرق أو الثقافة أو الوجدان والأخلاق أو الخبرة الذاتية أو العلمية وحدها، وإنما هي محصلة تفاعل هذه العناصر كلها. فالهوية عنده تعتبر ذات أهمية في تشكيل الشخصية الفردية والمجتمعية"[20].

و عليه تذهب بعض التعريفات إلى البعد الاجتماعي لتعريف الهوية، حيث أن الهوية الاجتماعية عندهم هي"تلك السمات الخاصة بمفهوم الذات الفردية في ضوء أسس ومرتكزات لجماعتهم الاجتماعية، وعضويتهم الطبقية معا، ومع ارتباطاتهم العاطفية والتقييمية وغيرها من الارتباطات السلوكية التي تربطهم بهذه الجماعة مؤكدة انتماءاتهم إليها". حيث تشير هوية الشخص في هذا التعريف الى صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره، وقد شبهوها بالبصمة. و الحقيقة انه إذا اعتبرنا الهوية أيضا هي الوعي بالذات الاجتماعية و الثقافية، فهي ليست ثابتة،و إنما تتحول و تتغير تبعاً لتحول الواقع الاجتماعي

لكل مجتمع من المجتمعات، بل أكثر من ذلك هناك في داخل كلَ هوية هويات متعددة ذات مستويات مختلفة، فهي ليست معطى قبلي بل الإنسان هو الذي يخلقها وفق صيرورة التحول."[21]

والواقع أن مسألة ثبوت الهوية أو تغيرها قد طرحت على محك المساءلة والنقاش،مما اوجد تأويلين لمفهوم الهوية:

"التأويل الستاتيكي أو الماهوي للهوية الذي يرى ان الهوية عبارة عن شيء اكتمل و انتهى و تحقق في الماضي... و التصور التاريخي و الديناميكي للهوية الذي يرى ان الهوية شيء تم، يكتسب و يعدل باستمرار و ليس ابدا ماهية ثابتة. اي ان الهوية قابلة للتحول و التطور و ذلك لان تاريخ اي شعب متجدد و مليء بالأحداث و التجارب فان الهوية الاصلية تتغير باستمرار و تكتسب سمات جديدة و تلفظ أخرى".[22]

2-2 انواع الهوية و تتمثل في:

* **الهوية الفردية:** تعتمد أساسا على المميزات الجسدية التي تميز كل كائن بشري عن الآخر كما تعبر عن تلك القيم التي يحملها الفرد بخصوص نفسه و دوره و فئته الاجتماعية.

***الهوية الاجتماعية** تتمثل في شعور الفرد بالانتماء الى جماعة معينة اذ يرى "تاجفبل و تيرنر" Tajfel and Turner) ان لدينا الى جانب هويتنا الشخصية هوية اجتماعية ايضا تشمل معرفتنا لانتمائنا الى مجموعة اجتماعية محددة اضافة الى القيمة و الدلالة العاطفية المنسوبتين الى هذا الانتماء"[23].

***الهوية الوطنية أو القومية:** نسبة إلى الوطن أو الامة التي ينتسب إليها شعب متميز كخصائص لهويته. حيث يقدم "أحمد بن نعمان" تعريفا إجرائيا للهوية الوطنية أو القومية فيقول: "إن هوية أي أمة من الأمم هي مجموعة من الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها و التي تجعلهم يعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عما سواهم من أفراد الأمم الأخرى"[24]. لهذا توجد علاقة وثيقة بين الهوية و الثقافة، فالثقافة هي التي تشكل الهوية اي هي التي تجعل جماعة ما متميزة عن الاخرى. و قد اشار "باريخ" الى طريقة تشكيل الهوية عندما اكد انها لا يمكن ان تفرض من اعلى سواء من الحكومة او النخبة السياسية او الثقافية و لكنها لا بد ان تنمو من خلال مناقشة ديمقراطية تضمن اوسع تمثيل للمجتمع كما لا بد انها تعبر عن طموحات اغلبية المواطنين في المجتمع".[25]

والاختلاف في مقومات الهوية الفردية والهوية القومية هو اختلاف في النوع و ليس في الدرجة، فالهوية الفردية ذات سمات جسدية في الأساس و الهوية القومية ذات سمات ثقافية في الأساس (من دون أن يوجد تناقض بين الهويتين، بل ترتبطان بعلاقة الجزء بالكل).

3-2 عناصر الهوية: إن الهوية لأي شعب أو أمة هي حصيلة الدين واللغة والفكر والتاريخ والفنون والآداب والتراث والقيم والعادات والأخلاق والوجدان ومعايير العقل و السلوك، وغيرها من المقومات التي تتمايز بها الأمم والشعوب والمجتمعات. وليست كل هذه المكونات ثابتة بل بعضها يتغير حسب المستجدات الإنسانية والحضارية."[26] و عليه، تتمثل اهم المقومات الأساسية للهوية في:

أ- اللغة و كل لهجاتها المحلية المرتبطة بوجود شعب ما وتطوره ومصيره.

ب-القيم الدينية والوطنية المتكونة عبر العصور والتي تكسب الشعب حامل الهوية حصانة تحول دون ذوبانه بشعوب أخرى، و تؤهله لمقاومة كل محاولات التذويب مهما كان مصدرها".[27]

ج -العادات و التقاليد و الأعراف النابعة من تلك القيم و الحاملة لها و العاكسة للمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي و السياسي للشعب حامل الهوية.

د -التاريخ النضالي الذي ينسجه ذلك الشعب حامل الهوية من أجل المحافظة على هويته أرضا، قيما، عادات وتقاليد وأعرافا".[28]

المحور الثاني: دور الهوية في بناء المواطنة و تحقيق الاندماج:

ترتبط الهوية بالمواطنة ارتباطا مباشرا اذ للهوية دورا بالغ الاهمية في بناء المواطنة باعتبارها جامعا اجتماعيا بين الافراد مما يؤدي الى الاندماج الاجتماعي. كما يؤدي تشتت الهوية الى تفشي ظاهرة الصراع الطائفي داخل المجتمع الواحد بعدما يصبح الشعور بالولاء للجماعة أعمق من الشعور بالولاء للدولة مما يؤدي الى انقسام الاوطان.

1 العلاقة بين الهوية و المواطنة:

يشير مفهوم المواطنة كما اسلفنا سابقا الى ذلك الانتساب الجغرافي الذي يربط الافراد ببقعة جغرافية اما بالمنشأ أو التجنيس، بينما يشير مفهوم الهوية الى ذلك الانتساب الثقافي أي "انتساب الى قيم و معتقدات و معايير معينة تحددها الثقافة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد و التي يكتسبها من خلال الولادة و عملية التنشئة الاجتماعية السوية التي يمر بها في حياته. فالهوية لازمة للمواطنة لأن المواطنين لا بد لهم من نظام سياسي و علاقات اقتصادية و اجتماعية و قوانين تضبط هذه العلاقات و كل هذا انما يبنى على معتقدات و قيم و معايير أي على هوية معينة"[29].اذا لا مواطنة بدون هوية حيث تشكل الهوية بعدا مهما من أبعاد المواطنة و المرتبط بشعور الولاء و الانتماء. "فالهوية اذا هي النظارة التي يرى من خلالها المواطنون ما هو مناسب أو غير مناسب صالح أو غير صالح لوطنهم فان اختلفت النظارات اختلف تقويم الناظرين الى ما ينظرون اليه و ان اتفقوا على الحقائق الحسية".[30]

1-1الولاء و الانتماء:

تطرح الهوية في حقل الدراسات الاجتماعية كمرادف للانتماء و ذلك للتداخل الكبير بين المفهومين و لكن الامور اكثر تعقيدا مما يبدو للوهلة الاولى فأسئلة كثيرة يستدعيها هذا التقاطع بين الهوية و الانتماء من أهمها:

* هل تتألف الهوية من انتماء واحد ام من انتماءات متعددة؟
* هل يجوز اختصار الهوية و اختزالها في مفهوم واحد؟
* اذا افترضنا ان الانتماءات متعددة و أنه لا يمكن حصر البشر في انتماء واحد فهل لهذه الانتماءات القدر نفسه من الأهمية؟
* هل تلتقي مجموعة بشرية ما حول مفهوم واحد لتلك الانتماءات و ومقتضياتها و هل من المفروض أن يكون لها الفهم نفسه؟[31]

و بهذا تظهر أهمية المفهوم المركب للهوية المؤلفة من عدة انتماءات ذات أبعاد ثقافية اجتماعية عرقية، سياسية، دينية، وقومية "ويمكن ملاحظة امكانية وجود تزامن أو اتفاق بين عدد من الانتماءات في وقت واحد دون تعارض، و قد يحدث تعارض و اختلاف بين انتماءين أو أكثر و يقع الفرد في صراع لكنه يفضل في النهاية الانتماء الأكثر عمقا في داخله و الأكثر توافقا مع قيمه و يظهر حينها مفهوم الانتماءات التعويضية التي يقف الانتماء الديني على رأسها. لذا فان الانتماء يمثل شكلا من أشكال الهوية الذاتية و هو أكثر ارتباطا بالهوية الجماعية و هوية الدور الذي تمثل الركيزة الثانية للهوية الذاتية بعد الجانب الذاتي و يكون الانتماء بعدا مهما من أبعاد الهوية".[32]

و الحقيقة أن الشعور بالانتماء لا يكفي لوحده في تحقيق الاندماج الاجتماعي داخل الدولة الواحدة و خاصة تلك المتعددة الهويات لأن "الانتماء أضيق في معناه من الولاء، و الولاء في معناه الواسع يتضمن الانتماء. فلن يحب الفرد وطنه و يعمل على نصرته و التضحية من أجله إلا اذا كان هناك ما يربطه به، أما الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد الى وطن معين و يحجم عن العطاء و التضحية من أجله."[33] فالولاء لا يولد مع الانسان و انما يتعلمه عبر مراحل حياته ابتداء من الأسرة، المدرسة ثم المجتمع بأكمله حتى يشعر الفرد أنه جزء من كل لا يرتبط به من خلال الانتساب الجغرافي فقط (المواطنة) و انما أيضا بمجموعة من القيم و الأهداف. و بهذا يصبح "الشعور بالولاء و الانتماء هي الحلول المساعدة في مواجهة التحديات ذلك أن شعبا يتكون من فرق، طوائف و قبائل متعددة و ينحدر من أصول قومية متنوعة و اقليات قومية

اخرى لا يوجد ما يجمع بين كل هذه المكونات إلا الولاء للوطن و هو ما تساهم التربية بأهدافها و مناهجها و ممارساتها في تجسيده"[34]. مما يسفر في النهاية عن ظهور و تنامي الشعور بالوطنية "و معنى ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة. فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه الى جماعة أو دولة معينة و لكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل لصالح هذه الجماعة أو الدولة و تصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة".[35]

1-2أهمية تربية المواطنة:

يرى عالم الاجتماع الاسترالي "ترنر" ان هناك طريقتان لنشأة المواطنة في المجتمع: تتمثل الأولى في المواطنة التي تنشا من اعلى حيث تتمح الدولة كافة الحقوق لمواطنيها و تلزمهم بأداء واجباتهم كما حددها الدستور. و تتمثل الثانية في المواطنة التي تنشا من الاسفل بفضل المجتمع بمختلف مؤسساته بما يحقق التنشئة الاجتماعية و يعزز قيم المواطنة مما يجعل من المواطنة شيء مكتسب بالتعلم و الممارسة العلمية مما يفسر اهمية تربية المواطنة.

اذا المواطنة المسؤولة ليست قيمة تولد مع الفرد، و الهوية مفهوم مركب من عدة انتماءات ذات ابعاد ثقافية اجتماعية عرقية سياسية دينية و قومية، كما انها تمتاز بالديناميكية و التطور، لهذا تساعد التنشئة الاجتماعية على اكتساب قيم المواطنة و التركيز على ما هو مشترك بين مختلف الهويات الموجودة داخل الدولة و تطويرها و احترام كل ما هو مختلف وعدم التركيز فيه. لهذا "لا يمكن للدولة الحديثة ان تتجاهل اليوم مقوما اساسيا لتعزيز مشروعها التنموي ألا و هو التربية من اجل المواطنة التي يقصد بها باختصار العمل على مساعدة المواطنين للتحول من طور المواطنة الى المواطنة المسؤولة".[36]

و تعتبر الاسرة المؤسسة الاجتماعية الاولى في عملية التنشئة بتربية الافراد على قيم المواطنة و تشكيل شخصياتهم باعتبارها اقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الافراد. كما تعتبر المدرسة من أحسن الفضاءات لتعليم النشء هذه القيم اذ "غني عن القول ان واحدة من مهام اي نظام تربوي هي التنمية الفكرية، الجسدية، الاخلاقية و المدنية للفرد بغرض اندماجه المتناسق في المجتمع (مفهوم الاندماج يشمل ويتجاوز مفهوم التكامل لأنه يفترض مبدأ التبادلية بين الفرد و المجموعة".[37]

و لدور العبادة و وسائل الاعلام دور لا يستهان به في ترسيخ قيم المواطنة المتمثلة في:

- قيم اجتماعية تتمثل في التسامح و التعايش السلمي، الاعتدال، التعاون و التكافل الاجتماعي
- قيم وطنية تتمثل في حب الوطن و الدفاع عنه، الالتزام بالواجبات الوطنية و ثقافة المشاركة.

"ان الهدف من تربية المواطنة هو تكوين مجتمعات متعايشة سلميا و العمل على خلق الاحساس بالانتماء و ارتباط المجتمع. كما تعمل على التوعية بوجود القيم الاساسية المشتركة بين افراد المجتمع و ضرورة احترامها و العمل بها من اجل خلق مجتمع متسامح و عادل على المستوى الوطني و الدولي".[38]

و عليه ترتبط الهوية ارتباطا مباشرا بالمواطنة بحيث تعتبر "علاقة الهوية بالمواطنة عملية تعزيز لدور الفرد في المشاركة الفاعلة في البناء الاجتماعي للمجتمعات الانسانية اذا ما كان هناك نمط من التوافق و التطابق بين الهوية الاجتماعية العامة التي تقوم على مجموعة من الاسس و بين الانتماء الجغرافي لمجتمع ما (المواطنة) بغض النظر عن الانتماءات الاخرى للفرد في الحياة الاجتماعية كالانتماءات الاثنية او الدينية او غير ذلك من السمات الانثروبولوجية التي تتميز بها اشكال الهوية الاجتماعية"[39].

2 تأثير تعدد الهويات على عملية الاندماج الاجتماعي:

تلعب الهوية دور في غاية الاهمية في عملية بناء المواطنة مما يساعد على الاندماج و الاستقرار الاجتماعي كما قد يؤدي تعددها في المجتمعات التي تكون فيها الهويات و الثقافات المتعددة متساوية في القوة الى زعزعة الاستقرار وتقسيم الاوطان.

2-1 تعدد الهويات في دولة واحدة و المعضلة المجتمعية:

اذا كانت الهوية كما اسلفنا سابقا تعبر عن النظارة التي يرى من خلالها المواطنون ما يناسب وطنهم و يتماشى مع قيمهم و ثقافتهم، فقد يخلق اختلاف النظارات اختلاف في التقييم، مما قد يؤدي الى التصادم و الخلاف ذلك ان المواطنين مهما كان اخلاصهم لوطنهم و حرصهم على مصلحته لا يمكن ان ينظروا لتلك المصلحة باعتبارهم مواطنين فقط بل لا بد ان ينظروا اليها بحسب هوياتهم. لكن بعض الناس يتوهمون انه بإمكان المواطنين في بلد ما ان يحلوا مشاكلهم بمجرد انتمائهم الوطني. فلا بد للمواطنين من هوية، من ثقافة تكون هي المنظار الذي ينظرون به الى الواقع[40]". و المشكل يطرح في حال تعدد الهويات او الثقافات داخل الدولة الواحدة مما يخلق ما يسمى بمشكل اندماج الاقليات و ضرورة احترام التنوع الثقافي في هذا المجتمع و قد يؤدي هذا التعدد الى اللااستقرار او ما يسمى بانعدام الامن المجتمعي او الهوياتي خاصة عند عدم وجود هوية غالبة و تساوي هذه الهويات من حيث القوة.

و تعرف "الاقليات انها اية جماعة من الاشخاص تعيش في دولة ذات سيادة يشترك اعضاؤها في صفات مميزة عرقيا او دينيا او لغويا التي تميزهم عن باقي مواطني هذه الدولة بشرط ان تشكل هذه الجماعة اقل من نصف تعداد مواطني هذه الدولة"[41]. و يشكل الدين، اللغة و الممارسات الثقافية أهم مظاهر الاختلاف بين هذه المجموعات و غالبية المجتمع. و الواقع ان تطور و سائل الاتصال بفعل الثورة التكنولوجية في العالم زادت من فرص و ادوات تعبير الاقليات عن خصوصياتها الثقافية داخل مجتمعاتهم مما يضاعف من امكانية التمدد الجغرافي للصراعات العرقية و الدينية. كما تتهم الاقليات في كثير من الاحيان بعدم الولاء للوطن او بما يسمى بازدواجية في الولاء بين الولاء الوطني المرتبط بظهور الدولة الحديثة و الولاء الديني و القومي.

و يسفر في الواقع وجود التعدد الهوياتي داخل الدولة الواحدة الى تشكيك كل هوية في الحس الوطني للهويات الاخرى مما يصعب من عملية الاندماج و التناسق الاجتماعي و يسهل عملية الاختراق الخارجي في دول العالم الثالث عموما و العالم العربي خصوصا. ان هذا التشكيك في ولاء الهويات المتعددة لأوطانها يطرح الكثير من الجدل ذلك ان "احد اسباب التشابك في العلاقة بين الحس الوطني و الحس الطائفي ينبعث من تشابك متشعب بين "ثنائية "الامة و الوطن". فالأمة المسلمة و الامة العربية و الامة المسيحية و الامة الفارسية... كلها تتضمن امتدادات متداخلة في بعضها و يصعب فرزها او تفكيكها تداخلات قبلية و عشائرية، تداخلات اجتماعية و إنسانية، تداخلات عرقية و قومية، تداخلات لغوية. اما الاوطان فلها حدود جغرافية قسمت الامم و ووزعتها"[42].ان هذه التداخلات تشكل الى جانب جزئيات اخرى المفهوم المركب للهوية الذي لا يمكن اختصاره في انتماء واحد و إلا تصبح هوية قاتلة على حد تعبير امين معلوف.

2-2 دور الانظمة السياسية في التعامل مع التعدد الهوياتي:

اذا كان المفهوم المركب للهوية لا يمكن اختزاله في انتماء واحد و اذا كان تحقيق الاستقرار الاجتماعي يتطلب احترام الخصوصيات الدينية، العرقية، الاثنية و اللغوية للمجموعات المكونة للمجتمع فكيف تحترم هذه الخصوصيات و من يقع على عاتقه عدم تعريتها و انتهاكها؟

اصبحت الانظمة السياسية الديمقراطية تلعب دورا واضحا في تعزيز قيم المواطنة بين افرادها و خاصة تلك القيم الاجتماعية المتعلقة باحترام التنوع و الاختلاف بين مواطنيها و نجحت في خلق مشروع وطني يلتف حوله كل الافراد بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية و الثقافية، و تبنت ما يسمى بسياسات الهوية اذ " تحضى الجماعات الهوياتية باهتمام كبير في الدول و الانظمة السياسية الديمقراطية و اجندتها في السياسة العامة بالشكل الذي يضمن حقوقها المادية و المعنوية وذلك ما يمثل الاعتراف بهذه الجماعات. كما يمكن للأنظمة السياسية مواجهة المطالب او اي ازمة ناتجة عن الصراع الهوياتي من خلال خلق اساس قوي للوحدة و تقديم النماذج الوطنية و احترام الذات و تأكيد رموز الهوية في الحياة السياسية"[43].

ان عدم الاعتراف بالتنوع الثقافي داخل الدولة الواحدة يغذي الصراعات الطائفية التي قد تتصاعد الى درجة الاقتتال ذو الطابع الديني او الاثني. و الامثلة كثيرة في التاريخ القديم و المعاصر ما استوجب على الانظمة السياسية ادماج سياسات الاعتراف ضمن استراتجيتها للتنمية من خلال ارساء الحق في التنوع الثقافي عبر:

*ضمان المشاركة السياسة للمجموعات الثقافية المختلفة.

*ضمان حرية الممارسات الدينية.

*السماح باستعمال لغات متعددة.

ان هذا الاهتمام للدول بجماعات الهويات نابع من التحولات الاجتماعية الكبيرة الناتجة عن العولمة و من انتشار موجة المطالبة بحقوق المواطنة كاملة عبر منظمات المجتمع المدني كالتنظيمات النقابية و الحزبية و الجمعاوية في الكثير من الدول من اجل ترسيخ مبدأ المشاركة في صنع السياسات العامة و الاستجابة للمطالب الشعبية. كما تعالت اصوات الاقليات عبر العالم لرفض التهميش و الاقصاء بسبب العرق، اللغة، او الدين مما جعل الدول تعمل على تلبية المطالب الشعبية و محاولة التوفيق بين مصالح كل الفئات في المجتمع بالتوزيع العادل للموارد و مبدأ تكافؤ الفرص. "فإذا كنا نسعى الى تقليص التفاوتات و المظالم و التوترات العرقية او الاثنية او الدينية او غيرها فالهدف المنطقي الوحيد و المشرف هو ان نعمل لكي يعامل كل مواطن بوصفه مواطن كامل الحقوق مهما كانت انتماءاته"[44]. فالأفراد يشعرون بالثقة، الامن و الاستقرار في حالة اقتناعهم بان هوياتهم او بالأحرى انتماءاتهم الجزئية (الدينية اللغوية الثقافية و العرقية) غير مهددة و ان خصوصياتهم محترمة ضمن ذلك الانتساب الجغرافي الذي يدل على الوطن و المواطنة.

ان تهديد مكونات الهوية في القرن الحادي و العشرين نقل وحدة التحليل الامني من مستوى الدولة الى مستوى الافراد و الجماعات فظهرت المعضلة المجتمعية في دراسات "ميلر" التي تنتج حسبه عن غياب الامن المجتمعي و الذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها في سياق من الظروف المتغيرة و التهديدات القائمة او الممكنة و بتحديد اكثر فانه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بان هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة و الثقافة و الدين و العادات او بان تطورها لا يتم في ظروف مقبولة"[45].

و عليه يرى المفكر بوزان ان المعضلة الامنية تتمحور حول الهوية حول ما يمكن الجماعة من الاشارة الى نفسها بضمير نحن (نحن ابناء المهاجرين في فرنسا، نحن الاكراد في تركيا و نحن ابناء الضواحي الفقيرة في ريو دي جانيرو)، لكن مكمن التحدي هنا هو في جانبها التطوري فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة و اشباع حاجات معينة حيث يلعب الادراك و الذاتية دورا مهما. غير ان المسار التفاعلي قد يقود الى معضلة امنية مجتمعية اذا اصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح و سندا للسعي من اجل الهيمنة او سندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الاخرى. و يتضح ذلك في تغليب مظاهر الانا على المظاهر التعاونية و هذا بالالتجاء الى المكونات المجتمعية بدل مؤسسات الدولة كإطار للصراع من اجل البقاء و كضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف[46]".

و عليه يصبح الاهتمام بتعدد الهويات داخل الدولة الواحدة لا يعني هذه الدولة فقط بل كل المجتمع الدولي بحيث اوكلت لجنة الامن الانساني في تقريرها السنوي لعام 2003 حماية الجماعات المهمشة و المستضعفة ثقافيا الى الدول، المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية و "تنطوي هذه الحماية على نهج تنازلي يعترف بتعرض الناس لتهديدات خارجة عن ارادتهم على غرار العنف و الصراعات، الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، الاقصاء و التهميش الثقافيين.. و التي تؤدي جميعها الى خلق اوجه عدة من انعدام الامن يتطلب التصدي لها اتباع طرائق منهجية و ليس تلفيقية شاملة و ليست مجزاة و وقائية و ليست من قبيل رد الفعل"[47] كما اصدرت اليونسكو في سنة 2005 اعلان "التعلم من اجل المواطنة" وتلاه اعلانها الصادر في 2014 المتعلق بتعليم المواطنة العالمية و المسبوقان بإقرار هيئة الامم المتحدة لسنة 1996 لحق

الاقليات العرقية الدينية و اللغوية في التمتع بثقافتهم الخاصة في ميثاقها للحقوق المدنية و السياسية في البند السابع و العشرين.

خاتمة:

ترتبط الهوية بالمواطنة ارتباطا وثيقا و مباشرا فلا هوية بلا مواطنة و لا مواطنة صالحة بدون الشعور بالولاء و الانتماء لدولة معينة، و لا يمكن أن يحدث اندماج الجماعات الهوياتية في غياب الاعتراف بالحق في التنوع الثقافي، العرقي و الديني و في ظل سياسات الإقصاء و التهميش و لا يعقل أن تعرف المجتمعات الاستقرار السياسي عند تشتت الهوية. و عليه نستخلص من الدراسة ما يلي:

* يساهم الطابع النسبي للهوية و بعدها التغيري التطوري من جهة و علاقتها التفاعلية مع المواطنة من جهة أخرى في خلق ذلك الشعور القوي لدى الفرد بالانتماء للوطن الذي يتجاوز انتماءاته الجزئية مما يجعل من الهوية حافزا و عامل ثقة و توازن لا عبئا و حملا ثقيلا ذلك انه الهوية ليست هدفا في حد ذاتها و إنما هي مطية لتحقيق التقدم و الرقي.

*قد تؤدي تلك العلاقة التفاعلية إلى معضلة أمنية مجتمعية إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح و سندا للسعي من اجل الهيمنة او سندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى. و يتضح ذلك في تغليب مظاهر الأنا على المظاهر التعاونية و هذا بالالتجاء إلى المكونات المجتمعية بدل مؤسسات الدولة كإطار للصراع من اجل البقاء.

*وجوب الاهتمام بتربية المواطنة من اجل تعزيز قيمها و ترسيخ الشعور بالولاء إلى الدولة في ظل احترام الهويات الفرعية المتمثلة في الانتماءات الجزئية بتنوعها لتفادي ما يسمى بأزمة المواطنة و الناتج عن اغتراب الدولة عن المجتمع و عدم قيام المؤسسات الاجتماعية كالأسرة و المدرسة بدورها في عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية بما يعزز قيم المواطنة. و لعل التحدي الأكبر المطروح أمام المواطنة هو مسالة التعددية الثقافية و" إبعاد الهويات الثقافية عن الهوية السياسية أي بطريقة أخرى أن تبقى الخصوصيات الثقافية المختلفة بعيدة عن الفضاء العام الذي هو وسط مشترك بين الجميع حسب الأدبيات المؤسسة للمواطنة"[48].

- الإحالات والمراجع :

[1] ابن منظور (1993)، "**لسان العرب**" ، الطبعة الثانية، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص 15.

[2] محمد العدناني (1998)، **معجم الأغلاط اللغوية المعاصر**ة"، بيروت: مكتبة لبنان، ص 725

[3]. اسماعيل زروخي (2000)، " **الدولة في الفكر العربي الحديث**" الطبعة الأولى، مصر: دار الفجر، ص145

[4]**الموسوعة العربية العالمية (1996)**، الرياض، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، ص 311

[5] **Encyclopedia Britannica**,The New, Boor Enyelere ,London ,World Boor Inc Vol 4,p 15.

[6] ليلى علي (2007)،" **المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة و حقوق الإنسان**"، الطبعة الأولى، القاهرة: الانجلو مصرية، ص 82.المكتبة

[7]مليكة بن زيان (2015)، الانماط التربوية الاسرية و دورها في تربية النشء على المواطنة"، **مجلة البحوث و الدرا سات الانسانية** ،العدد10، ص 214.

[8]عمر الازمي الادريسي (2011)، "قيم المواطنة بين مقتصيات الدستور و رهانات مدرسة المستقبل"، **دفاتر التربية و التكوين**، العدد5،ص 20.

[9] ثائر رحيم كاظم (2009)، العولمة و المواطنة و الهوية" (بحث في تاثير العولمة على الانتماء الوطني و المحلي في المجتمعات، **مجلة القادسية** في الاداب و العلوم التربوية، العدد 1 المجلد 8، ص ص 256-257

[10] اميل برهييه، **تاريخ الفلسفة في القرن الثامن عشر**، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، 2004، ص20.

[11] نبيل قرقور (2017)، "الاسس القانونية للمواطنة بين القوانين العربية و مواثيق حقوق الإنسان"، **مجلة العلوم الاجتماعية**،العدد 25، ص 24.

[12] راشد الغنوشي (1993)، "**الحريات العامة في الدولة الإسلامية**"، الطبعة الأولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ص 290.

[13]عبد الاله مرتبط (2011)، عبد الحبيب استاتي، "المدرسة المغربية و مطلب ترسيخ قيم المواطنة و السلوك المدني: التجليات و التحديات"، **دفاتر التربية و التكوين**، العدد ، ص 30.

[14] عبد العزيز الدوري (1986)،"**التكوين التاريخي للأمة العربية : دراسة في الهوية و الوعي**"، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص.ص 143-144.

[15] عمر الازمي الادريسي، مرجع سابق، ص20

[16] كميل الحاج (2000)، "**الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي و الاجتماعي** ، بيروت مكتبة لبنان، ص 3.

[17] هاني محمد يونس موسى، "**دور التربية في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع العربي**"، مصر: جامعة بنها، كلية التربية، ص9

[18] نفس المرجع، ص 10

[19] تركي الحمد (2001)، "**الثقافة العربية في عصر العولمة**"، بيروت دار الساقي، ص 133

[20] هاني محمد يونس موسى، مرجع سابق، ص 02

[21] أسماء بن تركي،" الهوية الثقافية بين قيم الأصالة والحداثة في ظل التغيرات السوسيو ثقافية للمجتمع الجزائري، **مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية**، المركز الجامعي الوادي، ص 449.

[22] ثائر رحيم كاظم، مرجع سابق، ص 259

[23]محمد امارة (2010)، " اللغة و الهوية تأثيرات و تداعيات على التعليم العربي في إسرائيل" **كتاب دراسات**، ص23.

[24] أحمد بن نعمان (1996)،" **الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات**"،الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر و الاشهار، ص 11.

[25] هويدا عدلي (2017)، قيمة المواطنة لدى الجامعات العربية، **مجلة اضافات**، العددان 36،37 ، ص22.

وارم العيد،" البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي:- الشباب الجامعي الجزائري نموذجا"، **مجلة جيل للعلوم الانسانية و الاجتماعية**، العدد الثاني، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، ص9 [26]

[27] أسماء بن تركي، مرجع سابق، ص 483

[28] هاني محمد يونس موسى، مرجع سابق، ص 483.

[29]عبد الرزاق عيد (1996)، "الثقافة الوطنية – الحداثة و إشكاليات الهوية"، **سلسلة دراسات فكرية**، سوريا: دار الصداقة، ص17.

[30] نفس المرجع، ص 21.

[31] فريد بن بلقاسم (2016)،"قضايا الهوية في العصر المعاصر" **رؤى إستراتيجية**، جوان ص 34.

[32] خليل عبد الرحمن الطرشاوي (2002)،" **أزمة الهوية لدى الأحداث الجانحين مقارنة بالأسوياء**" رسالة ماجستير غزة :الجامعة الاسلامية، ص.ص 56-57.

[33] عبد الله عبد التواب (1993)، "دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني" **مجلة دراسات تربوية**، القاهرة، ، ص 108.

[34] غيات بوفلجة (2015)، "دور التربية في تعزيز قيم المواطنة و الوحدة الوطنية"، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، العدد 11، ص372

[35] عبد الله صحراوي (2015)، "موجهات تربية المواطنة بالمدرسة في ظل التحولات المعاصرة بين المواطنة و الوطنية: الخيارات المتاحة"، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، العدد 11، ص 283.

[36] سيف بن ناصر معمري (2015)، "المواطنة و التربية مقاربة منهجية، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، العدد 11 ، ص 181.

[37] Edite par Mohamed Zakaria Abouddahab, Helmut Reifeld, (2016) « **La citiyennete responsable inclusive et participative** » , Mohamed Zahir, Éducation à la citoyenneté démocratique et reconnaissance de la diversité culturelle , Aroc, Konrad-Adenauer-Stiftung, , p 50.

[38] مليكة بن زيان، مرجع سابق، ص.ص 216-217.

[39]ثائر رحيم كاظم، مرجع سابق، ص 254

[40] نفس المرجع، ص 266.

[41] كاظم شبيب (2011)، " **المسالة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**" الطبعة الاولى بيروت دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع، ص 37.

[42] نفس المرجع ص .ص 207-208

[43]عبد الغفار رشاد القصبي (2006)، " **التطور السياسي و التحول الديمقراطي**" (الكتاب الثاني: الحراك السياسي و ادارة الصراع)، الطبعة الثانية، القاهرة، ص33.

[44] امين معلوف، " **الهويات القاتلة: قراءات في الانتماء و العولمة**" (ترجمة نبيل محسن) دمشق ورود للطباعة و النشر و التوزيع، 1999، ص 131.

[45] Bjorn Moller (2000), "**The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction**", a paper submitted to the 18th Conference, IPRA, Finland, p 30.

[46]عادل زقاع (2011)، " المعضلة المجتمعية الأمنية: خطاب الأمنية و صناعة السياسة العامة ، **دفاتر السياسة و القانون**، العدد 5، ، ص 108.

[47] لجنة امن الإنسان (2003)، " **تقرير امن الانسان الان حماية الناس و تمكينهم**"، نيويورك ص 11.

[48] Dominique Schnapper (2000), « Q**u'ce que la citoyenneté »,** Paris :éditions allimard,p 235.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

جميلة طيب ، (2022)، **المواطنة، الهوية و إشكالية الاندماج الاجتماعي**،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 14(02)/ 2022، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة . ص. ص 263- 276.